المشهد

العدد 358 – السنة الرابعة عشرة – السبت 15 أغسطس 2026م - 2 ربيع الأول 1448 هـ

قالت العرب

يظن الناس بى خيرا،و إنى لشر الناس، إن لم تعف عني / أُجن
بزهرة الدنيا جنونا، و أفنى العمر فيها بالتمنى / و بين يدى
مُحتَبس ثقيل، كأنى قد دُعيت له، كأني / ولو أني صدقت الزهد
فيها، قَلَبْتُ لأهلها ظهر المِجَنّ

22 وزيرا سابقا أغلبهم بلا خبرة مصرفية بين المحظوظين

10 وزراء حاليين أعضاء بمجالس إدارات البنوك

من بين ٣٦ مصرفا تعمل فى مصر وخاضعة لإشراف البنك المركزي، ومصرفين غير خاضعين لسلطة البنك المركزي، يشغل ١٠ وزراء فى الوزارة الحالية (من بين ٢٨ وزيرا) مقاعد أعضاء فى مجالس إدارات البنوك، بخلاف ٢٢ وزيرا سابقا، كما يشغل آخرون من نواب الوزراء و ومساعديهم ورؤساء هيئات حكومية حاليين مناصب أعضاء بمجالس إدارات البنوك، بخلاف أصحاب مناصب حكومية سابقين يتقلدون أيضا عضوية مجالس إدارات بنوك.

تضم قائمة الوزراء الحاليين؛ رئيس مجلس الوزراء الدكتور مهندس مصطفى مدبولي، عضو مجلس إدارة المصرف العربى الدولي، والدكتور حسين عيسى نائب رئيس الوزراء للشؤن الاقتصادية، عضو مجلس إدارة بنك فيصل الإسلامى المصرى وكذلك عضو مجلس إدارة بنك الاستثمار القومي، ويرأس وزير التخطيط الدكتور أحمد رستم مجلس إدارة بنك الاستثمار القومي، وترأس وزيرة التضامن الاجتماعى الدكتورة مايا مرسى مجلس إدارة بنك ناصر الاجتماعى.

من الوزراء الحاليين كذلك وزير المالية أحمد كوجك، عضو بمجلس إدارة البنك العربى الأفريقى الدولي، وزير الاستثمار الدكتور محمد فريد، عضو بمجلس إدارة بنك الاستثمار القومي، ووزير التموين الدكتور شريف محمد فاروق، عضو بمجلس إدارة البنك المصرى الخليجي

وفى مجلس إدارة بنك التعمير والإسكان يوجد ثلاثة وزراء، هم :وزيرة الإسكان المهندسة راندا المنشاوي، ووزير الموارد المائية هانى سويلم، ووزير الزراعة علاء الدين فاروق زكى .

أما قائمة الوزراء السابقين فتضم وزير المالية الأسبق عمرو الجارحى الذى يرأس مجلس إدارة ميد بنك وهو بنك مصر إيران سابقا ، ونائب رئيس الوزراء الأسبق الدكتور زياد بهاء الدين كرئيس لمجلس إدارة بنك الإسكندرية، ووزير الصناعة الأسبق طارق قابيل كرئيس لبنك نيكست التجارى .

أما عن عضوية مجالس إدارات البنوك للوزراء السابقين، فيضم مجلس إدارة البنك الأهلى المصرى أكبر البنوك المصرية، كلا من وزيرة التضامن الاجتماعى السابقة غادة والى ووزير الاتصالات الأسبق عاطف حلمي، وفى مجلس إدارة ميد بنك كل من وزيرة التضامن الاجتماعى السابقة نيفين القباج ووزير الزراعة السابق السيد القصير. ويشغل أسامه صالح عضوية مجلس إدارة كل من بنك الاستثمار القومى وبنك كريدى أجريكول .

معظم الأعضاء بلا خبرة مصرفية

وتشارك وزيرة التخطيط السابقة الدكتورة هالة السعيد فى عضوية مجلس إدارة بنك الشركة المصرفية العربية (سايب)، ويشارك فى عضوية مجلس إدارة بنك أبو ظبى الإسلامى كل من وزيرة التخطيط السابقة رانيا المشاط، ووزير التنمية الإدارية الأسبق الدكتور أحمد درويش، وفى عضوية مجلس إدارة بنك فيصل الإسلامى كل من وزير النقل الأسبق الدكتور جلال مصطفى سعيد ووزير الاتصالات السابق الدكتور عمرو طلعت، ويشارك وزير الاتصالات الأسبق ياسر القاضى فى مجلس إدارة بنك أبو ظبى الأول، ووزير الشباب الأسبق خالد عبد العزيز فى مجلس إدارة البنك الأهلى الكويتى مصر، وهو يشغل فى نفس الوقت رئاسة المجلس الأعلى للإعلام،

ووزير قطاع الأعمال الأسبق هشام توفيق فى مجلس إدارة بنك الكويت الوطنى مصر، ووزير الإسكان الأسبق الدكتور عاصم الجزار فى مجلس إدارة البنك المصرى الخليجي، ووزير الإسكان السابق المهندس مجدى الشربينى فى مجلس إدارة بنك التعمير والإسكان، ووزير الاتصالات الأسبق الدكتور ماجد عثمان فى مجلس إدارة بنك ناصر الاجتماعي، ووزيرة الصناعة السابقة نيفين جامع فى عضوية مجلس إدارة بنك التنمية الصناعية .

مكافآت

من خلال القوائم المالية للبنوك العاملة فى مصر لعام ٢٠٢٥، ومن بين ١٧ بنكا فقط أفصحت عن قيمة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بها، كانت أعلى مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة من صافى الأرباح، فى بنك أبو ظبى الأول المكون من تسعة أعضاء بقيمة ٢٧٨ مليون جنيه بمتوسط ٣١ مليون جنيه للعضو، يليه مجلس إدارة البنك التجارى الدولى المكون من ١١ عضوا بقيمة ١٦٠ مليون جنيه، بمتوسط ١٤,٥ مليون جنيه للعضو، ومجلس إدارة البنك الأهلى الكويتى المكون من ١١ عضوا بقيمة ١٥٢ مليون جنيه، بمتوسط حوالى ١٤ مليون جنيه للعضو، ومجلس إدارة بنك نيكست التجارى المكون من ١٣ عضوا بقيمة ١٠٣ ملايين جنيه، بمتوسط حوالى ٨ مليون جنيه للعضو، ومجلس إدارة بنك تنمية الصادرات المكون من ١٢ عضوا ٩٥ مليون جنيه، بمتوسط حوالى ٨ ملايين جنيه للعضو.

وبلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة فى المصرف العربى الدولى أكثر من ٩٢ مليون جنيه، والبنك المصرى الخليجى ٧٦,٥ مليون جنيه، وبنك قناة السويس ٦٤ مليون جنيه، وبنك فيصل الإسلامى ٦٠ مليون جنيه، وبنك أبو ظبى الإسلامى حوالى ٥٨ مليون جنيه، والمصرف المتحد ٤٥ مليون والبنك العربى الأفريقى ٤٣ مليون جنيه، وبنك سايب حوالى ٣٥ مليون جنيه، وبنك قطر الوطنى مصر ١٩,٥ مليون جنيه، وبنك أبو ظبى التجارى ١٧,٥ مليون جنيه .

وبعض تلك المكافآت يتم صرفها بالدولار كما يحدث فى المصرف العربى الدولى والبنك العربى الأفريقى وبنك سايب، وجرى تحويلها للجنيه المصرى بسعر الصرف الرسمى بنهاية العام الماضى لتبسيط المقارنة .

ازدواج العضوية مخالف لقانون البنوك

ولا تشمل المكافآت عن الأرباح السنوية لأعضاء مجالس الإدارة ما يحصلون عليه من بدلات انتقال وبدلات حضور اجتماعات مجالس الإدارة، وكذلك مقابل رئاسة أعضاء مجالس الإدارة للجان المتخصصة داخل البنوك أو عضويتهم بتلك اللجان .

ففى ميد بنك على سبيل المثال يرأس وزير الزراعة السابق سيد القصير لجنة المراجعة، كما أنه عضو فى لجنة المرتبات، وترأس وزيرة التضامن الاجتماعى نيفين القباج السابقة لجنة الحوكمة والترشيحات، كما أنها عضو فى لجنة إدارة المخاطر .

ولا تقتصر عضوية مجالس إدارات البنوك على الوزراء الحاليين، بل تمتد لنواب الوزراء ومساعديهم، فنائب وزير المالية ياسر صبحى عضو فى مجلس إدارة بنك الإسكندرية، ومعه كعضو أيضا القيادى فى الوزارة خالد نوفل، ومساعد وزير التخطيط وائل زيادة عضو فى مجلس إدارة بنك التنمية الصناعية، ورئيس هيئة التأمينات الاجتماعية اللواء جمال عوض عضو بمجلس إدارة بنك ناصر الاجتماعي، ومعه مفتى الديار المصرية الدكتور نظير عياد ونائبة وزيرة التضامن الاجتماعى مرجريت صاروم، ورئيس جهاز العاصمة الإدارية خالد عباس عضو بمجلس إدارة ميد بنك، ورئيس جهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار محمود ممتاز عضو بمجلس إدارة بنك مصر، والمستشارة الاقتصادية لرئيس الوزراء الدكتورة جيهان صالح عضو فى مجلس بنك تنمية الصادرات، ومعها نائب لوزير التخطيط كعضو آخر ، والفريق أسامه ربيع رئيس هيئة قناة السويس عضو بمجلس إدارة قناة السويس .

ومن المسؤولين السابقين، يرأس رئيس الصندوق الاجتماعى الأسبق هانى سيف النصر البنك الزراعي، ويشارك فى عضوية مجالس إدارة البنوك كل من الرئيس الأسبق لهيئة الاستثمار عاصم رجب فى بنك قطر الوطني، والرئيس السابق لشركة آى سكور للاستعلام الائتمانى محمد كفافى فى بنك الكويت الوطني، ومنى الجرف الرئيسة السابقة لجهاز حماية المنافسة ببنك كريدى أجريكول، والرئيس السابق لهيئة الرقابة المالية شريف سامى فى بنك الاستثمار القومي،

والمدير السابق لصندوق مصر السيادى أيمن سليمان فى بنك إتش إس بى سى مصر، والنائب السابق لمحافظ البنك المركزى جمال نجم فى البنك الأهلى الكويتي، والنائب السابق لبنك الاستثمار القومى محمود منتصر فى بنك ناصر الاجتماعي، حتى رئيس جامعة بنها السابق أسامه السعيد، وهو شقيق وزيرة التخطيط السابقة، تم إلحاقه بعضوية مجلس إدارة ميد بنك .

وينص قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ فى المادة ١٢٢ منه؛ على أنه لا يجوز لعضو مجلس إدارة أى بنك، بصفته الشخصية أو بصفته ممثلا لغيره، أن يجمع إلى عضويته عضوية مجلس إدارة بنك آخر، أو شركة منح ائتمان، أو أن يقوم بأى عمل من أعمال الإدارة أو الاستشارة فى أى منهما .

ورغم ذلك نجد عدة نماذج لهذا الإزدواج، مثل الدكتور حسين عيسى نائب رئيس الوزراء الذى يجمع بين عضوية مجلسى إدارة بنكى فيصل والاستثمار القومي، وأسامه صالح بين كريدى أجريكول والاستثمار القومي، ومحمد الإتربى بين بنكى الأهلى كرئيس والاستثمار القومى كعضو، وزياد بهاء الدين بين بنكى الإسكندرية والبركة .

وهو ما يشير إلى تعدد المناصب التى يتولاها الكثير من أعضاء مجالس إدارة البنوك، فزياد بهاء الدين، رئيس بنك الإسكندرية وهو البنك الذى لم يفصح عن قيمة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة فيه، هو أيضا عضو فى مجلس إدارة بنك البركة وهو البنك الذى بلغت أرباح أعضاء مجلس إدارته الإثنى عشر ١٦٥ مليون دولار بالعام الماضى بمتوسط ١٣,٧٥ مليون دولار للعضو أو ما يعادل ٦٥٥ مليون جنيه مصرى، ويشارك بهاء الدين بخلاف مكتبه الخاص للمحاماة وشركة أخرى قانونية فى عضوية مجالس إدارات شركات: المصرية للإيداع والقيد المركزي، وإكسا مصر للتأمين، وسامكريت للمقاولات، والعربية للأسمنت، وسراى كابيتال، وأبناء حسن علام، وإم إم جروب للصناعة والتجارة الدولية .

وتتكرر ظاهرة تعدد المناصب مع العديد من الوزراء الحاليين والسابقين، سواء فى الهيئات الاقتصادية أو فى الهيئات الخدمية الحكومية أو فى الشركات العامة والشركات الخاصة، ومجالس أمناء جهات حكومية وجامعات حكومية وخاصة، مما يصعب مهمة حصر المناصب التى يشغلها كل منهم والمبالغ التى يتقاضونها من تلك الجهات!

مكافآت سنوية بالملايين وبعض البنوك بملايين الدولارات وبعضهم عضو مجلس إدارة فى اكثر من بنك

بقلم: ممدوح الولى
نقلا عن موقع عربى ٢١

الأمم المتحدة: فيروس ايبولا ينتشر فى الكونغو

قال توم فليتشر، منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية إن فيروس إيبولا ينتصر حاليًا فى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأضاف أنه لا يمكننا بأى حال أن نسمح له بسباق استجابتنا والتغلب عليها.

ويُعد هذا التفشى الأسرع انتشارًا فى التاريخ المسجل، وقد حذر الدكتور تيدروس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، من أنه يتجه ليكون الأكثر حصدًا للأرواح، إذ يودى هذا الوباء بحياة شخص كل ٣٠ دقيقة.

وقال فليتشر : ترأستُ اليوم اجتماعًا طارئًا للجنة الدائمة المشتركة بين الأجهزة، حيث اتفق رؤساء أكبر المنظمات الإنسانية فى العالم على تسريع استجابتنا الجماعية وتكثيف نطاقها بقوة. وقد حققنا تقدمًا ملموسًا منذ أن فعّلنا خطة توسيع الاستجابة الإنسانية الجماعية فى أوائل شهر يونيو.

وباتت قيادة الوكالات فى المنطقة أكثر قوة؛ إذ أُرسل كبير منسقى جهود مكافحة إيبولا لتعزيز التنسيق الميداني، كما دعمنا المانحون الدوليون بقرابة ٣٠٠ مليون دولار أمريكي.

وقال: اليوم، أخصص ٣٠,٥ مليون دولار إضافية من الصندوق المركزى لمواجهة الطوارئ التابع للأمم المتحدة (CERF)، ويأتى هذا تمويلًا مكملًا لمبلغ ٢٤ مليون دولار خُصص سابقًا لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأربع دول مجاورة لمواجهة هذا التفشي.

كما أرسلتُ اليوم ٢٠ موظفًا إضافيًا إلى خطوط المواجهة الأمامية، غير أن هذا الوضع يمثل جرس إنذار يستدعى اليقظة؛ فنحن بحاجة ماسة إلى السرعة، وتوسيع نطاق العمل، والتضامن قبل أن يسبقنا الفيروس بمسافات أبعد.

وأضاف منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية : تتركز خطتنا لتوسيع نطاق مواجهة إيبولا تركيزًا مباشرًا على حماية الأرواح، إذ يتوجب علينا مضاعفة عدد الفرق المسؤولة عن تأمين عمليات الدفن الآمنة والكريمة، ومضاعفة الطاقة الاستيعابية للعلاج ثلاثة أضعاف، وتحسين تتبع المخالطين، ونشر المزيد من الكوادر الإدارية ذات الخبرة، والأهم من ذلك، ينبغى لنا تلبية الاحتياجات الهائلة من المياه، والإصحاح البيئي، والرعاية الصحية، وغيرها من الخدمات الأساسية فى المنطقة.

وشدد قائلا: لقد قضى أكثر من ٢٠٠٠ شخص نحبهم بالفعل، ولا يزال أعداد أكبر بكثير عرضة للخطر. وأن العالم بحاجة إلى الاستيقاظ والتحرك الميدانى الفاعل.

وأظهرت بيانات حكومية، أن التفشى الحالى لفيروس «إيبولا» فى جمهورية الكونغو الديمقراطية أودى بحياة ٢٣٢٥ شخصاً، متجاوزا بذلك حصيلة الوفيات الناجمة عن تفشى المرض فى الفترة بين ٢٠١٨–٢٠٢٠ ليصبح الأكثر فتكاً فى تاريخ البلاد.

وقال معهد الصحة العامة فى الكونغو فى أحدث تقرير إن عدد حالات الإصابة المؤكدة ارتفع إلى ٤٩٤٥، بما فى ذلك ١٠١ حالة جديدة تم اكتشافها خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية.

وكان هذا التفشي، وهو السابع عشر فى الكونغو، الأكبر بالفعل فى تاريخ البلاد من حيث عدد الحالات، وهو رقم قياسى تم بلوغه فى أواخر يوليو (تموز)، وفق ما ذكرته وكالة «رويترز» للأنباء.

وتُظهر أحدث البيانات الحكومية أن العدد الإجمالى للوفيات تجاوز ٢٢٩٩ وفاة مسجلة خلال تفشى المرض فى الكونغو بين عامى ٢٠١٨ و٢٠٢٠، والذى كان يعد سابقاً الأسوأ فى تاريخ البلاد.

وأظهرت البيانات أن العدد الإجمالى للحالات المؤكدة بلغ الآن ٤٩٤٥ حالة. وبعد ثلاثة أشهر من الإعلان الرسمى عن تفشى المرض، لم يتفوق على هذا التفشى سوى تفشى فيروس «إيبولا» فى غرب أفريقيا فى الفترة بين ٢٠١٤–٢٠١٦، الذى سُجلت خلاله ٢٨ ألفاً و٦١٦ إصابة و١١ ألفاً و٣١٠ وفيات فى غينيا وليبيريا وسيراليون، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية.

واستغرق الأمر ما يقرب من خمسة أشهر منذ الإعلان عن تلك الموجة حتى بلغت الوفيات ١٠٠٠، فى حين بلغت الوفيات فى الموجة الحالية فى الكونجو ٢٠٠٠ فى أقل من ثلاثة أشهر.

ولا توجد علاجات أو لقاحات متاحة فى الوقت الراهن للسلالة «بونديبوجيو» المتفشية حالياً من فيروس «إيبولا».

ويجرى تقييم عدد قليل من اللقاحات والعلاجات التجريبية، فى حين تقيم السلطات الصحية العالمية ما إذا كانت علاجات «إيبولا» الحالية قادرة على توفير الحماية. وتقتصر الأدلة حتى الآن على الدراسات التى أجريت على الحيوانات.

وينتشر فيروس «إيبولا» عن طريق الاتصال المباشر مع سوائل أجسام المصابين، سواء كانوا أحياء أم أموات. ويمكن أن يسبب الحمى والقيء والإسهال، وفى الحالات الشديدة، نزيفاً داخلياً وخارجياً.

10 ملايين لمن يدل على فاطمة صديقيان

فاطمة صديقيان

أعلنت وزارة الخارجية الأميركية، وفق ما يتم تداوله، عن مكافأة مالية تصل إلى ١٠ ملايين دولار مقابل أى معلومة تساعد فى تحديد مكان وجود أو اعتقال فاطمة صديقيان كاشي، إحدى أبرز المتهمات بإدارة عمليات اختراق سيبرانى استهدفت منشآت حيوية فى الولايات المتحدة ودول أخرى. وذلك فى خطوة تعكس اشتداد الحرب الإلكترونية بين الولايات المتحدة وإيران

الإعلان جاء ضمن برنامج "مكافآت من أجل العدالة" الذى تستخدمه واشنطن منذ سنوات لتعقب شخصيات تعتبرها تهديداً مباشراً لأمنها القومي.

تُعرّف واشنطن صديقيان بأنها خبيرة إيرانية فى هندسة الحاسوب، حاصلة على شهادة بكالوريوس من جامعة طهران فى مجال تقنيات المعلومات. ويُعتقد أنها تعمل منذ فترة طويلة داخل مجموعة "الشهيد شوشتري" الإلكترونية التابعة للحرس الثورى الإيراني، والتى تشترك فى تنفيذ هجمات سيبرانية متقدمة تستهدف أنظمة معقدة وبنى تحتية حساسة فى عدة دول.

تقول وزارة الخارجية الأميركية إن صديقيان كانت جزءا من فريق ينسق عمليات قرصنة مركزة، بالتعاون مع المطلوب الآخر محمد باقر شيرين كار. وتشير المعلومات إلى أنها شاركت فى تخطيط وتنفيذ حملات اختراق واسعة تضررت على إثرها مؤسسات حكومية أميركية، وشركات نقل وطاقة، وقطاعات مالية وإعلامية واتصالات فى الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط.

مجموعة "شوشتري" : بحسب البيان الأميركي، تُعد مجموعة "الشهيد شوشتري" إحدى وحدات الهجوم السيبرانى الأكثر نشاطاً داخل منظومة الحرس الثوري. وقد عملت المجموعة تحت مسميات عديدة لإخفاء هويتها وتضليل أجهزة التتبع الدولية، ومن بين أسمائها السابقة: آريا سبهر آيندسازان، ايليانت غستر، إيمن نت باسارغاد، نت بيكارد سماوات.

وتشير المعلومات الأميركية إلى أن هذه المجموعة نفذت هجمات إلكترونية هدفت إلى التجسس وتعطيل خدمات حكومية وشركات تجارية فى الولايات المتحدة، كما يعتقد أنها شاركت فى حملة واسعة عام ٢٠٢٠ بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية الأميركية، فى محاولة للتأثير على الأنظمة الانتخابية وقواعد البيانات الحكومية.

وتأتى هذه الخطوة فى إطار برنامج المكافآت الأميركى الذى يهدف إلى الحصول على معلومات تساعد السلطات فى تحديد هوية أو مكان أشخاص تعتبرهم السلطات الأميركية موضع اهتمام أمني.

وتُعد قيمة المكافأة، التى تصل إلى ١٠ ملايين دولار، من المبالغ الكبيرة التى تخصصها الولايات المتحدة مقابل معلومات تؤدى إلى نتائج ملموسة.